مدينة تقاوم العولمة!

حرب الماء في كوتشابنبا

شفيق عسل

القصة التي سأرويها هنا حدثتْ قبل سنتين، وهي قصة حقيقية من أول كلمةٍ فيها إلى آخرها. وقد استخلصتُ وقائعَها من مقالات وشهادات ومقابلات أجريتُها مع بعض من أبطالها الرئيسيين لدى زيارتي لمدينة كوتشابنبا البوليفية. ولعلّ من دواعي سردها الآن أنّ بطلتها، مدينةَ كوتشابنبا، تتهيّأ مع مناطق بوليفيّة أخرى لمواجهاتٍ جديدةٍ لا يَسْهل التكهُّنُ بمداها وكيف ستنتهي.

يسكن كوتشابنبا ٦٠٠،٠٠٠ نسمة، وهي ثالثُ مدينةٍ في بوليفيا، تقع في وسط البلاد على ارتفاع ٢٥٠٠ متر. مناخها معتدل، والحياةُ فيها أكثر هدوءًا ممّا هو عليه في العاصمة الصاخبة. وكانت ستبقى مجهولةً دوليّاً لمدة طويلة لولا تلك الأشهرُ الأربعةُ الأولى من العام ٢٠٠٠، التي حوّلتْها إلى رمز للنضال المدنيّ ضد آثار العولمة الماليّة. فقد قاوم سكّانُ المدينة وناضلوا ضدّ حكومتهم وجيشِها وشرطتِها، وضدّ البنك الدوليّ، وضدّ عملاقٍ صناعيٍّ من كاليفورنيا هو الشركة المتعددة الجنسيات «بشتل.»

ذاق البوليفيون طوال تاريخهم مرارةَ الاستعمار والقمع والنهب الهائل لثروات أرضهم. وهنالك عدد كبير من البوليفيين يَذْكرون في أُسرَهم آباءً أو أجدادًا عملوا في مناجم الفضّة لصالح العرش الإسبانيّ في البداية، ثم لصالح حفنة من الملاّكين الكبار لاحقًا. فمدينة بوتوزي وجبلُ الفضّة الشهير فيها، مثلاً، أتاحا للغزاة الإسبان جَمْعَ آلاف الأطنان من الفضة (وتتكلم الأسطورة عن كميات هائلة إلى حدّ أنّها كانت تكفي لبناءِ جسرٍ يَرْبط بين مدينتيْ بوتوزي ومدريد!)، فيما خَلّفوا وراءهم ٨ ملايين من الهنود والعبيد الأفارقة الذين فَقَدوا حياتَهم خلال العمل في هذه المناجم.

أما في مرحلةٍ أقرب إلينا في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين فقد قرّر البنكُ الدوليّ وصندوقُ النقد الدوليّ أن يجعلا من بوليفيا (على غرار الأرجنتين) مختبرًا لتجاربهم، بفرض الاقتصاد المعولم. والمعروف أنّ هاتيْن المؤسّستيْن الدوليتيْن أُنشئتا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدفعٍ من الولايات المتحدة الأميركية، وأُوكل إليهما مبدئيّاً توفيرُ التمويل اللازم لتطوير اقتصاد الدول الأعضاء وتنميةِ التبادلات التجارية الدولية لاسيّما على شكل قروض وخدمات استشارية «خمسة نجوم.» وبهذا

سُلِّحتا بوسائل الضغط الجديدة وبسلطة اقتصادية لمنح المساعدات المخصَّصة للتنمية والتفاوض حول الدَّيْن الخارجيّ، الأمر الذي سَمَحَ لهما بدفع الحكومة البوليفية ـ الفاسدة أصلاً ـ إلى تبنّي سياسةِ بيعِ المؤسسات العامة إلى رأس المال الخاص الأجنبيّ: وهو ما رأى فيه بعضُ أعضائها فرصةً لتحقيق المكاسب المالية. وهكذا توالت شيئًا فشيئًا عملياتُ خصخصةِ شركاتِ سكك الحديد وشركاتٍ جويةٍ وشركاتِ كهرباء، مخلِّفةً وراءها كوارثَ حقيقيةً. فعلى سبيل المثال قررت الشركاتُ الخاصةُ تفكيكَ سكك حديدية، الأمرُ الذي أدّى إلى اختفاء القرى التي كانت تفيد منها أو إلى عَزْلِها. أما الخطوة الأكثر إثارةً فكانت على جبهة توزيع المياه في مدينة كوتشابنبا.

تبدأ القصة عام ١٩٩٦ حين أَرْغم البنكُ الدوليّ الحكومةَ البوليفيةَ على توقيع عقدٍ بنقل ملكية شركة المياه العامة في المدينة، مستخدمًا للمقايضة دَيْنًا لبوليفيا بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار. وبعد مناقصة غريبة جرت عام ١٩٩٩ لم يشاركْ فيها إلا طرفٌ واحد، أُسندتْ إدارةُ المياه إلى شركة غير معروفة اسمها «أغواس دل توناري» (Aguas del Tunari) . ووُقِّع العقدُ في ظروف غايةٍ في السرّية. وكانت صلاحيتُه تمتدّ حتى عام ٢٠٣٩، وبضمانةِ ربحٍ للمالك بنسبة ١٦٪ سنويّاً، إلى جانبِ تحكُّمه الكامل في إدارة مياه المدينة وأنظمةِ الريّ المحلية (وهذه غالبًا ما بناها السكّانُ بأنفسهم) وفي نظام توزيع الماء للسكّان.

وشاءت مصادفةٌ عجيبةٌ أن تباشر هذه الشركة عملياتها بعد أيام من صدور قانون يُزيل جميعَ ضمانات توزيع المياه للمناطق الريفية ويَمْنع استخدامَ أو بناءَ خزّاناتٍ وآبارٍ لجمع مياه الأمطار (علمًا أنّ نصف سكان كوتشابنبا لم يوصَّلوا بنظام توزيع المياه المركزيّ بل بقي اعتمادُهم على جمع الماء بواسطة أنظمة فردية مستقلة أو أنظمة تديرها تعاونياتٌ في الأحياء). وقد صدر هذا القانون في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٩ بعد أن وقّعه الرئيس بانزر، وهو عضو قديم في الديكتاتورية العسكرية التي حكمتْ بوليفيا في السبعينيات ثم جرى انتخابه بعد أن تحوّل إلى «ديمقراطيّ!» وأما الشركة الجديدة، فبعد مضيّ أسابيع على عملها أعلنتْ مصادرةَ كلّ شبكات جمع المياه وتوزيعها، وزادت الأسعارَ بمعدّل ٢٠٠ بالمائة. وبهذا أصبح على العامل الذي لا يتجاوز أجرُه ٦٠ دولارًا أميريكيّاً في الشهر أن يدفع فاتورةً للمياه تبلغ ١٥ دولارًا.

لم تكن تعاونياتُ إدارة المياه أولَ مَنْ قام بالردّ بل شاركها أيضًا عمّالُ المصانع والمهندسون والفلاّحون والمدافعون عن البيئة وسكّانُ الأحياء الفقيرة. وشكّلوا حركةً للمواطنين سمّوها «لجنةَ التنسيق من أجل الدفاع عن الماء والحياة» مهمتُها تمثيلُ مصالح سكّان المدينة إزاء هذه المشكلة والدفاع عنها. وسرعان ما انضمت إلى «لجنة التنسيق» التعاونياتُ والنقاباتُ بل وعدد أيضًا من الملاّكين الكبار المتأثّرين بالأسعار الجديدة. فتشكّل تحالفٌ فريدٌ متعدِّدُ الأطياف من المواطنين كان من أبرز قادته اوسكار أوليفرا، وهو قائد نقابيّ وعاملٌ سابقٌ في المصنع المحليّ لشركة «باتا» للأحذية، واختير متحدِّثًا باسمه.

في أوائل كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠ نَظَّمتْ لجنةُ التنسيق إضرابًا عامّاً دام ثلاثة أيام، وشمل كلَّ المدينة ضدّ سياسة شركة المياه الجديدة. وكان مطلبُها إلغاءَ العقد، تحت شعار «الماءُ ملْكٌ لنا.» ورغبةً في إنهاء الإضراب، تعهّدت الحكومةُ بإعادة النظر في العقد وفي قانون المياه الجديد. ولكنْ بعد ثلاثة أسابيع لم يتحقّق شيء، ولم تُخفّض الأسعار. فما كان من السكّان إلا أن امتنعوا عن دفع الفواتير، على الرغم من تهديدات الشركة بقطع الماء عن الممتنعين.

ثم أَعلنتْ لجنةُ التنسيق عن تنظيم تظاهرة احتجاج سلميّة في ٤ شباط (فبراير) في وسط المدينة. فردّت الحكومةُ على الإعلان بمنع التظاهر، واستدعت أكثرَ من ألف شرطيّ مدجَّجين بالسلاح أتوا من العاصمة ومن المدن المجاورة، وهو ما اعتبرته غالبيةُ السكّان بمثابة إعلان حرب فعلية فقرروا مواجهتَها. وعلى مدى يومين كاملين، تحوّلَ وسطُ المدينة إلى جبهة قتال حقيقيّة: الشرطة تقوم بسدّ المنافذ مستخدمةً الغازاتِ المسيلةَ للدموع، فيردّ عليها المعارضون ـ شيبًا وشبابًا، فقراء ومواطنين من الطبقات الوسطى ـ باقامة المتاريس ورَشْقِها بالحجارة. وقد أصيب ١٧٥ شخصًا خلال هذين اليومين. ولكنّ تصميم السكّان الذي لم يكن متوقّعًا، ووقوفَ كلّ فئاتهم الاجتماعيّة صفّاً واحدًا، أَجبرا الحكومةَ على التراجع، فأَعلنتْ أنها بصدد مراجعة القانون وإبرام اتفاق مع الشركة لكي تعود الأسعارُ إلى ما كانت عليه سابقًا ولتجميدها مدة تسعة أشهر.

في هذه الأثناء تبيَّن من قراءة العقد الذي وَقَّعته الحكومةُ مع الشركة أنّ هذه الأخيرة لم تكن إلا شركةً وهميّةً مركزُها في جزر كايمان، فيما تَمْلك أغلبيّةَ أسهمِها شركةٌ هندسيةٌ عملاقةٌ متعددةُ الجنسيات مركزُها في كاليفورنيا، هي شركة «بشتل،» على اسم مديرها الذي يحتلّ المرتبةَ ٧١ بين أثرياء الولايات المتحدة الأميركية. ولمّا لم تكن الشركة قد استثمرتْ بعدُ أيّةَ رؤوس أموال في البلاد، ولم تسدِّد حتّى فواتيرَ الكهرباء والهاتفِ المترتِّبةَ عليها، فقد طالبتْ لجنةُ التنسيق بنقض العقد وإلغائه من دون قيد أو شرط. ومع ذلك لم تحرّك الحكومةُ ساكنًا.

في ٢٦ آذار (مارس) نُظِّم استفتاءٌ شعبيّ كبير بمبادرة قاعدية، تبعًا لتجربة ديمقراطية استُحدثتْ في المكسيك، فجاء ردُّ ٩٦٪ من السكّان المشاركين في الاستفتاء يطالب برحيل الشركة بلا قيد أو شرط . وفي ٤ نيسان (أبريل) نَظَّمتْ لجنةُ التنسيق إضرابًا عامّاً، وسدَّت الطرقات إلى أجل غير مسمّى. وحرص المتظاهرون هذه المرة على الإعداد لذلك وكأنّهم يستعدّون للمعركة، فهيّأوا زجاجاتِ المولوتوف بدلاً من الحجارة، وجَمَعوا قضبانَ حديدٍ وأقنعةً للاحتماء من الغاز وكلَّ ما يُمْكن أن يساعدهم في مواجهة القمع البوليسيّ. وفي الصباح الأول من الإضراب وإغلاقِ الطرقات لم يحدث شيء، ولم تردّ الحكومة، واختفت الشرطةُ من الشوارع. لكنّ الوضع ظلّ متوترًا بانتظار ردّ فعل الحكومة التي عوّدتهم على الضربات المفاجئة. في هذه الأثناء أُعلن، بصورة غير متوقّعة، عن تشكيل وفد وزاريّ للتفاوض مع لجنة التنسيق. ونُظِّم الاجتماعُ في مقرّ حاكم كوتشابنبا، وحَضَره ممثّلٌ عن الحكومة إلى جانب رئيس أساقفة المدينة تيتو سولاري الذي كان يقوم بدور الوسيط. ولكنّ الوفد لم يَحْضر. واستغلّت الشرطةُ عقدَ الاجتماع، فطوّقتْ مقرّ الحاكم في الساحة المركزية واعتقَلتْ جميعَ قادة لجنة التنسيق.

تسبَّبَ هذا التصرّفُ في توتير الأجواء وإثارة غضب السكّان. وهكذا بدأتْ خلال الليل (الخميس) صداماتٌ متفرقةٌ مع الشرطة. وفي صباح اليوم التالي أُطلق قادةُ لجنة التنسيق، ولكنّ أعدادَ الذين كانوا يتوافدون نحو الساحة المركزية للمدينة راحت تتزايد بسرعةٍ هائلةٍ دَفعتِ الحاكمَ إلى الضغط على الحكومة ومطالبتها بالتراجع عن العقد الموقّع مع شركة المياه الأجنبيّة تجنبًا لحصول حمّام دم. وعندما هاتف الحاكمُ رئيسَ الأساقفة معلنًا له عن مبادرته استنتج هذا الأخيرُ أنّ المعركة حُسمتْ، ووجَّه إلى لجنة التنسيق رسالةً تبشّر بالنصر.

قام اوسكار اوليفرا بإعلان خبر إلغاء العقد، وكان السكّانُ محتشدين في الساحة المركزيّة وقد بلغ عددُهم ثلاثين ألفًا. وإذا بالساحة تضجّ بالأغاني والرقص احتفالاً بالنصر. وأقام رئيسُ الأساقفة مراسمَ احتفال دينيّ بالمناسبة في كاتدرائية المدينة. ولكنْ سرعان ما شاعت الأخبارُ مؤكّدةً أنْ لا نيّة لدى الحكومة بإلغاء العقد، وأنّ الحصار أُعلن على المدينة مع حظر الاجتماعات

واحتلال الجيش لمحطات الإذاعة المحلية. فتمكّن بعضُ قادة لجنة التنسيق مثل اوسكار اوليفرا من الاختفاء، بينما قام الجيش بتوقيف عدد كبير من أعضائها ونقلهم بالمروحيّات إلى سجن بعيد في الغابة الأمازونية.

في ٨ نيسان (أبريل) دعت لجنةُ التنسيق، بالرغم من توقيف واختفاء قادتها، إلى العصيان المدنيّ، وراح عددُ السكّان الذين نزلوا إلى الشوارع يتزايد في وجه الجيش والشرطة. وعرض التلفزيونُ على مدار الساعة صورَ ضابط باللباس المدنيّ يقف وراء شرطيّ ويُطْلق النارَ على جموع الناس. وعرفت المدينةُ أولَ شهيدٍ عمرُه ١٧ سنة أُصيب بطلق في رأسه. وفي يوم جنازة الشابّ المغدور يوم الأحد تضاعفتْ حدةُ العنف، وأصبحت المدينةُ كلُّها تقاتل في الشوارع. فقدّم الحاكمُ استقالتَه رافضًا تحمُّلَ مسؤولية حمّام الدم المتوقَّع، وامتنع قائدُ الوحدة العسكرية عن تنفيذ التعليمات التي تأمره بإطلاق النار على المتظاهرين، وبدأتْ تَظْهر حركاتُ تمرد في مدن أخرى من بوليفيا مهدِّدةً البلادَ بثورة واسعة.

دخلت الحكومةُ في مأزق، ولم يبق أمامها إلا استخدامُ ورقة أخيرة هي إطلاقُ حملة لتلطيخ سمعة قادة لجنة التنسيق متّهمةً إياهم بتجارة المخدِّرات. أما ردُّ سكان كوتشابنبا على هذه الحملة فكان زيادة عدد الناس في الشوارع. وقد صرّح اوسكار اوليفرا لاحقًا أنّ «الناس كانت في أصعب أوقات المعارك تؤمّن الماءَ والطعامَ ووسائلَ النقل والاتصال وكلَّ ما كنّا نحتاج إليه لتنسيق المقاومة.»

خلال هذه الأيام الدامية، وأمام تدفّق الصحفيين على المدينة، بدأ كوادرُ الشركة يَحْزمون أمتعتَهم ويَهْربون من فنادقهم خوفًا على سلامتهم. كما نُظّمتْ داخل الولايات المتحدة نفسها حملةُ دعمٍ للجنة التنسيق، هدفُها الضغطُ على الشركة الأميركية «بشتل.»

وبعد ظهر الاثنين ١٠ نيسان (أبريل)، وفيما كانت المصادمات تتواصل، صَدَرَ عن الحكومة تصريحٌ رسميّ يعلن أنّ مسؤولي شركة «أغواس دل توناري» غادروا البلاد. ومن ثم أُلغي العقد، ورُفعتْ حال الحصار، وخرج قادةُ التنسيق المختفين إلى العلن، وأُطلق سراح الآخرين، فكان النصرُ الكامل. واستقبلت المدينةُ القادةَ استقبالَ الأبطال.

ثم أُلغي قانونُ الماء، وحُلّت شركةُ «أغواس دل توناري،» وأعيدت إدارةُ المياه إلى الشركة العامة القديمة «سيمابا،» وعُيِّن في مجلس إدارتها الجديد أعضاء من لجنة التنسيقَ أَعْلنوا «أنّ الماء ثروة اجتماعية لا سلعةٌ تَخْضع لقانون السوق!»

واليوم، ها قد مضت سنتان على هذه الأحداث، ولا تزال شركة «سيمابا» موجودةً مع كل المشاكل الملازمة لنظام المياه في بوليفيا: فهي تحتاج إلى تحسينات كبيرة، وعليها ديون، وتواجه الصعوبات، ولكنها تحاول معالجتَها ضمن إطار احترام المواطنين وحقوقهم الأساسية. والأهم أنّ الذين يتولَّوْن هذه المهام بوليفيون، لا مدراء يَسْكنون مانهاتان ولا تعني كوتشابنبا بالنسبة إليهم سوى سطر إضافيّ في دفاتر حساباتهم. ولم تعد حكومةُ الديكتاتور بانزر في السلطة.

غير أنّ الحكومة الجديدة تواجه اليوم قضيةً رفعتْها شركةُ «بشتل» أمام محكمة دولية تابعة للبنك الدوليّ تطالب بوليفيا بتعويضات تصل إلى ٢٥ مليون دولار، مع أنّ الشركة لم توظِّف أيّة رؤوس أموال في البلد بل تَرَكَتْ في المقابل فواتيرَ غيرَ مسدَّدة بمبلغ ٩٠،٠٠٠ دولار، فضلاً عن وقوع مئات الجرحى وشهيدٍ شابّ بسبب حربٍ خاضها السكّانُ للدفاع عن حقوقهم التي انتهكتْها هذه الشركة.

◆ ◆ ◆

ما العِبْرة من هذه القصة؟ ما الذي جعل مدينةَ كوتشابنبا تَنْجح في قلب المسار المحتوم لشركةٍ عملاقةٍ متعددةِ الجنسيات، ولسياساتٍ ليبراليةٍ كاسحة؟

يقول اوسكار اوليفرا: «ثمة ثلاثةُ دروس يمكن استنتاجُها من هذه التجربة. أولاً، أنّ الناس العاديين هم الذين فَرَضوا الحلَّ العادل. وثانيًا، أنّ الفردية والعزلة والخوف من البطالة اختفت جميعُها أمام روح التضامن؛ فالناس كانت تخاف من الرصاص، ولكنْ في تلك الأوقات لم يعد ثمّة مكانٌ للخوف. أما الدرس الثالث فهو أنّ ما نريده من الديمقراطية هو أن تَأْخذ آراءنا في الاعتبار، فلا تَحْصرَ نفسَها بمراعاة مصالح المموّلين الدوليين وبرنامجهم النيوليبراليّ فقط.»

بعيدًا عن الرمزية والرومانسية لا بدّ من أن نَدْرس أسبابَ انتصار سكّان مدينةٍ لا يَمْلكون ايديولوجيةً سياسيةً محددة ولم يُعدّوا أنفسهم للمعارك. وقد اتّحدوا نساءً ورجالاً، شبابًا وشيوخًا، فقراء وفئاتٍ اجتماعيةً متفاوتةً، في وجه السلطة ومَنْ ورائها مِنْ عدوّ خفيّ لا يُمْكن الوصول إليه ولكنه يُمسك بالخيوط الرئيسية ويدير الأوضاعَ من مكاتبه في الولايات المتحدة. والسؤال ما هي العوامل الأساسية التي أدت إلى تلك النهاية؟

أولاً، جَسَّدَ هدفُ المعركة عنصرًا حيويّاً يمسّ، بصورة مباشرة، حاجاتِ الناس الأساسية وقدرتَهم على الحياة، وهو الماء. ثانيًا، أنّ العقد وُقِّع وفق شروطٍ سافرة ومجحفة بالبلاد، وقد ساانده قانونُ منع ممارساتٍ اعتاد عليها الناسُ منذ زمن طويل، فألحق بهم أضرارًا فادحة. ثالثًا، جاء تغيير الأسعار مفاجئًا وحادّاً إلى درجةٍ جعلتْ نتائجَه السلبية تَظْهر فورًا وبوضوح. كما شكّلت السياسةُ الحكوميةُ التي استَخْدمت القوةَ الوحشيةَ والافتراءَ على لجنة التنسيق عنصرًا آخر ساهم في لحْمة السكان الغاضبين. وأخيرًا يمكن القولُ إنّ التمثيل الواسع للجنة التنسيق جعلها تتمتع بشرعية لا مثيل لها.

من هنا يلاحَظ الفارقُ بين ما حدث في كوتشابنبا وغالبيةِ الحالات التي تقع بين براثن العولمة، وذلك حين تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات إلى وسائل أكثر مكرًا وتكون الفئاتُ الأشدُّ تضرُّرًا محصورةً في مجموعات معينة، الأمر الذي يتيح خداعَ غالبية الناس ـ على المدى القصير في الأقل ـ بالزعم أنّ الخصخصةَ أو رأسَ المال الأجنبيّ الوافد سيؤديان إلى تنمية البلاد وتطورها. ويَسمح القمعُ الرسميّ والدعمُ الإعلاميّ في العادة بتمرير سياسات الشركات الأجنبية العملاقة، وتقديمها باعتبارها مشاريعَ تنميةٍ واعدة، بينما يبدو نضالُ الفئات المتضررة مجرد مقاومة قوى اجتماعية متخلّفة تَرْفض «التقدّم» وتتمسّك بامتيازاتها البالية. وهذا هو جوهر الخطاب الذي يدّعي «التقدميةَ» في هجومه على القطاع العامّ وتبريره لعمليات خصخصة الخدمات الاجتماعية. وبهذا تتمكّن القوى المستفيدة من الشركات الأجنبية العملاقة من إقناع قطاع واسع من السكّان، ولو موقّتًا، بعدم الاهتمام بهذه المشاكل والبقاء آمنين في منازلهم.

أما في حالة كوتشابنبا وحربِ الماء فلم تَنْجح هذه الاستراتيجية، بل أعطت دفعًا جديدًا لتوسيع معارضة النظام الليبراليّ لتَشْمل اليوم نضالاتِ منتجي «الكوكا،» وحركة الفلاحين بلا أرض، ورفْض بيع الغاز الوطنيّ إلى الخارج بأسعار أدنى من الأسعار التي يباع بها إلى البوليفيين، فضلاً عن نضال العمّال في الدفاع عن حقوقهم الأساسية التي تحاول السياساتُ الليبراليةُ الجديدة القضاءَ عليها بحجة المفهوم الذي يَعْتبر «مرونة» اليد العاملة أمرًا مقدّسًا.

لا تزال الطريق طويلة وشاقة، ومن المحتمل أن يخوض المواطنون في السنوات القادمة حروبًا أخرى للدفاع عن حقهم في الموارد الضرورية للحياة، مثل الماء والمواد الغذائية، أو للمطالبة بالخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والصحة والتقاعد وغير ذلك ممّا تسعى الرأسماليّةُ اليوم إلى تحويله سلعًا تجارية.

بوليفيا

ملفّات الآداب القادمة

- ملف: الرقابة العربية (٣): الرقابة في المغرب (إعداد: عبد الحق لبيض)
- ملف: العروبة الجديدة (٢): السودان... بعيون مصرية (إعداد: أحمد الخميسي)
- مقاربات جديدة في دراسة الفن التشكيلي في العالم الإسلامي/المتوسطي (إعداد: كيرستن شايد)
- الشعر الحديث في إيران (إعداد: موسى أسوار)